حوار

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الرتاج للاستثمار جهاد القبندي في حوار شامل مع «الأنباء»:

اقتصاديات العالم بدأت في الانتعاش النسبي والكويت في طريقها إلى الركود

منى الدغيمي

قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة رتاج للاستثمار جهاد القبندي ان اقتصادات العالم بدأت في الانتعاش النسبي والكويت في طريقها إلى الركود. وعزا تردي الوضع الاقتصادي المحلي إلى غياب دور الحكومة مشددا على أن الحكومة يجب أن تأخذ قرارات استثنائية في وقت الأزمات على غرار ما قامت به الحكومة الأميركية.

**وأضاف في حوار شامل مع «الأنباء» أن خطة الحكومة الخمسية عبارة عن خطة إنشائية، معيبا على الحكومة اعتمادها على ردود الأفعال بدلا من المبادرات وفقدانها للرؤية الواضحة والقرارات النافذة. وأكد القبندي على ضرورة تفعيل المشاريع التنموية الموجودة والحاصلة على الموافقات الرسمية، معتبرا أن ضخ السيولة لصالح المشاريع التنموية والمباشرة في انجازها يمثل الآلية الناجعة لطرد شبح الركود. ورأى أن مشاريع الـ«B.O.T» ضحية وتعاني من تضارب المصالح في التنفيذ ويغلب الحسد على الأهداف، مشيرا إلى أن المشكلة التي تشكو منها الكويت هي تهميشها للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص عموما. مشيدا بما حققته دول المنطقة في هذا المجال. واعتبر القبندي أن قانون الاستقرار لم يخدم المشكلة الرئيسية في أزمة الشركات الاستثمارية. لافتا إلى أن القانون فيه الكثير من القيود التي ضيقت من حرية الشركات وحالت دون دخولها تحت مظلته. وكشف أن الخطأ الذي ارتكبته الحكومة منذ بداية سنها لقانون الاستقرار بمرسوم أميري أنها لم تحرص على تمريره وتركته دون حصانة ليسقط ضحية للتجاذب السياسي. مشيرا إلى أن القانون منذ اقراره لم ينتج عنه أي مؤشر ايجابي. ولم ير القبندي مشكلة في حال عدم المصادقة عليه من قبل المجلس. وذكر أن الوضع العام في الكويت مرشح للركود لعدة أسباب أهم من مسألة إصدار القانون من عدمه. وعن واقع الصناديق الاستثمارية بعد الأزمة رأى أن البنك المركزي وضع العديد من القيود على صناديق الاستثمار حتى قتلها. وأشاد في هذا الإطار بأهمية صناديق الملكيات الخاصة. مشيرا إلى أنها تعاني من غياب الوعي بأهميتها محليا وخليجيا. وطالب بضرورة تثقيف المستثمر بجدوى هذه الصناديق والسعي إلى دعم الثقة بالاستثمارات طويلة المدى والابتعاد عن الربح السريع المكلل بالمخاطر. وقال القبندي ان شركة رتاج للاستثمار تتمتع بملاءة مالية ممتازة ونسبة معظم ديونها في حدود 80٪ من رأسمالها. مشيرا إلى أن الشركة تعاني من مشكلة السيولة كغيرها من الشركات في الكويت. وكشف أن «رتاج» في الوقت الراهن تبحث عن التخارج الجزئي من بعض مشاريعها لكسب السيولة لأجل التوسع في مشاريع أخرى. وثمن القبندي نشاط الشركة في قطاعي الأغذية والصحة. مشيرا الى أنهما من القطاعات التي لم تعبث بهما تداعيات الأزمة المالية العالمية وحصنهما الطلب المتزايد عليهما. وذكر القبندي ان «رتاج» ركزت على استثماراتها في القطاع الصحي محليا وخليجيا وإفريقيا وتنوي التوسع أوروبيا من خلال «رتاج القابضة». وتابع: تعمل «رتاج» على تكوين اسم لها في البلدان التي لم نعمل بها وتحاول من خلال مساهميها الخليجيين أن تفتح مكاتب لها أو تؤسس شركات تابعة في الدول المستهدفة. وكشف أن «رتاج» تستهدف إنشاء صندوق للملكيات الخاصة مع شركاء استراتيجيين خليجيين وعرب بقيمة 100 مليون دولار وسيكون التركيز عبره على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعزا عزوف إدارة الشركة عن إدراج «رتاج» في البورصة إلى تردي الوضع العام في سوق الأوراق المالية وطبيعة نشاط الشركة الذي يتطلب السرية التامة في إدارة الصفقات خاصة. مشيرا إلى أن الشركة تعمل على اتباع طريقة أخرى لتقييم السهم وتنسيق بيعه وشرائه من قبل مساهميها. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

جهاد القبندي متحدثا للزميلة منى الدغيمي (أحمد باكير)

كيف تقيّمون الوضع الاقتصادي والمالي في الكويت بعد مرور عام على الأزمة ؟

أرى أن الوضع الاقتصادي في الكويت محزن للأسف لأننا من بداية الأزمة إلى غاية سنة من مرورها لم نلحظ أي تقدم على مستوى الوضع العام مقارنة بدول المنطقة، حيث ان اقتصاديات العالم بدأت في الانتعاش النسبي، والكويت للأسف في طريقها الى الركود، كل القطاعات مجمدة والكل في الكويت يعتقد أن الأزمة في طريقها إلى الانفراج لكن أنا شخصيا لا اعتقد ذلك، الكل يتوقع ان 2010 سيشهد نشاطا اقتصاديا لكن لا توجد مؤشرات على ذلك.

مثلا في الكويت قطاع الاستثمار فيه حوالي 120 شركة، والسوق لا يستوعب هذا الكم الهائل من الشركات وان من ضمن 120 شركة اثنتين فقط قد تضررتا فهل من المعقول أن 118 شركة لم تعصف بها رياح الأزمة، وتتمتع كلها بقاعدة صلبة ومتينة؟ هذه ليست الحقيقة ونحن ندري انه في السنوات الأخيرة شهدت الكثير من الشركات عمليات تفريخ، ونتج عن ذلك شركات ورقية، فهل من المعقول أن هذه الشركات الورقية مازالت على قيد الحياة؟ أنا أتوقع أن الشركات في الوقت الراهن تقبع فوق قنابل موقوتة. الذي أراه أن الأزمة مازالت متواصلة والذي يقدر أن يكمل سنة 2009 بسلام فهو يستطيع أن يستمر لكن الذي نشهده الآن أن بعض الشركات تبذل جهودا مضاعفة لتقفل سنة 2009 دون خسائر جسيمة وتعيش «اليوم بيومه».

قانون الاستقرار

ما تقييمكم لقانون الاستقرار المالي بعد مرور ستة أشهر على إقراره بمرسوم أميري وماهية تداعيات عدم إقراره من قبل المجلس؟

المشكلة الرئيسية لشركات الاستثمار في الكويت هي مشكلة سيولة وليست مشكلة ملاءة، والبنك المركزي اصدر قرارات للبنوك وقيدها بها مما جعلها توقف خطوط تمويل الشركات وهذا ما أدى إلى اضطرار الشركات الى التصرف في أصولها وبيعها، وعملية البيع حدت منها الأزمة لشح السيولة فتكلت بذلك الأصول، ومن هذا المنطلق تولدت مشكلة للشركات الاستثمارية لاسيما أن الاستثمارات القصيرة المدى أصبحت طويلة المدى وغير سائلة لأن المستثمر يفتقد إلى السيولة للتسديد فالاستثمار المفروض أن يسيل في شهر يستغرق سنة وتصعب عملية تسييله.

حيث ان نسبة ديون اغلب الشركات لا تتعدى رأس مالها، فهي من ناحية غير قادرة على بيع الأصول أو استثماراتها لشح السيولة من هنا توقف حال الشركات، فقانون الاستقرار المالي لم يعالج المشكلة الرئيسية للشركات، والقانون يخدم الشركات التي لها مشكلة في الملاءة والتعثر وفي الكويت شركتان معروفتان تعانيان من هذه المشكلة ورغم ذلك لم تدخلا تحت مظلة القانون وفضلتا حل مشاكلهما بمعزل عن القانون وهذا راجع إلى أن قانون الاستقرار فيه الكثير من القيود التي تضيق من حرية الشركات وتفرض تسليم مفتاح الشركة للبنك القائد دون تدخل منها، وإلى الآن لم نسجل دخولا فعليا للشركات تحت مظلة قانون الاستقرار المالي.

هل ان معالجة الأزمة الراهنة محليا منوطة بقانون الاستقرار؟

اعتقد ان القيود التي فرضها القانون جعلته طاردا لا مستقطبا وأرى أن المعالجة للأزمة في الكويت ليست بقانون الاستقرار لان القانون خدم البنوك أكثر من الشركات، حيث نرى ان الإشكالية المطروحة هي لماذا الدول المجاورة استطاعت ان تتغلب على تداعيات الأزمة وسخرت كل جهودها لتنشيط المشاريع الحكومية الضخمة وحركت عجلة الاقتصاد وفي المقابل الكويت جمدت المشاريع وقطعت خطوط التمويل؟

أرى أن اقل خطوة يجب أن تأخذها الحكومة نحو المعالجة فتح الباب للمشاريع الحكومية التنموية الهادفة إلى تحسين البنية التحتية فالحكومة يجب ان تأخذ قرارات استثنائية في وقت الأزمات على غرار ما قامت به الحكومة الأميركية وخرقها لمبادئ الرأسمالية وتدخلها عبر ضخ أموال لإنقاذ الاقتصاد.

وقف الهدر

ما أهم القضايا الاقتصادية التي ترون على الحكومة ومجلس الأمة التركيز عليها؟

وقف نزيف هدر الفوائض النفطية لاسيما صندوق جابر للأجيال أو بنك وربة أو صندوق صباح للأسهم أو شركة للإسكان أنا اعتبرها هدرا للمال العام لماذا لم تستغل الوفرة في تهيئة البنية التحتية عوضا أن توجه الأموال إلى أسهم لتأسيس بنك، بدلا من أن تستغل في بناء مشروع استثماري لاسيما بناء مستشفيات أو مشاريع أخرى تشغيلية وتنموية.

في ضوء التباين الواضح بين أولويات السلطتين كيف ترون انعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية؟

مشكلة حكومتنا أنها تفتقر إلى رؤية وأي خطة عمل تستوجب بالضرورة رؤية، فطالما سمعنا أن الكويت ستتحول إلى مركز مالي وتجاري لكن إلى حد اللحظة لم نلمس أو نلحظ أي شيء ملموس على ارض الواقع كلها شعارات فضفاضة إذا كيف ستتحقق هذه الغاية في ظل غياب المقومات الرئيسية وهي ليست مانشتات تتردد على صفحات الجرائد بل تتطلب رؤية وخطة وجهدا وتضحية، إن ما لاحظناه أن خطة الحكومة الخمسية عبارة عن خطة إنشائية ضحلة.

أما بخصوص دور الحكومة فهو حتى الآن يعتبر مغيبا وغير مفعل والمجلس بدوره استغل هذا الفراغ وتولى الدور التنفيذي للحكومة في حين أن دوره الأساسي يقتصر على الرقابة والتشريع لكن ما نراه على الساحة أن المجلس اقتحم منطقة السلطة التنفيذية والنتيجة أن أولويات كل منهما غير واضحة وضائعة في ظل التجاذب الحاصل بينهما.

التجاذب السياسي

بعد تقييمك لقانون الاستقرار المالي ما هي تداعيات عدم إقراره من طرف المجلس؟

اعتقد أنه إذا كانت الحكومة جازمة فإنها قادرة على تمرير القانون وذلك من خلال عمل اللوبي المناسب مع عدد من أعضاء المجلس لتمريره، لكن الحكومة بإصدارها للقانون أرادت أن تبرز أنها تلعب دورا ولكن لا نراها جازمة على حل المشكلة، إذ رمت القانون في مرمى المجلس واكتفت بإصداره. المجلس السابق عند مناقشته للقانون في اللجنة المالية دعا كل الأطراف لمناقشته وتحولت الجلسة إلى سوق عكاظ مشكلتنا أننا لا نذهب إلى الهدف مباشرة وننتقي من له الخبرة والدراية لتنفيذه، فأنا أرى أن الخطأ الذي ارتكبته الحكومة منذ البداية أنها لم تحرص على تمرير القانون وتركته دون حصانة ليسقط ضحية للتجاذب السياسي، ثانيا الخطاء الذي ارتكبه المجلس انه دعا جميع الفئات والجهات لمناقشة القانون ولم يقتصر على مجموعة من المتخصصين، وقد أتت هذه الجهات لمناقشته وكل منها لها أجندتها الخاصة فلم ير القانون النور.

إذن هل تعتقد أنه في حال إبطال القانون سيؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي وسنسرع من الركود الذي حذر منه البنك الدولي في تقريره الأخير؟

أنا اعتقد أن قانون الاستقرار المالي لم يؤثر على الوضع بتحسينه، ولن يؤثر كذلك إذا الغي وإذا كانت له مقومات لتحسين الوضع كنا لمسناها في فترة الأشهر الستة الماضية. لكن نحن لا نرى أي مؤشر ايجابي للقانون إلى الآن لذلك لا اعتقد أن عدم المصادقة عليه ستخلق مشكلة والوضع العام في الكويت مرشح للركود لأسباب أهم من إصدار القانون، ولا اعتقد أن المصادقة على القانون ستحد من الركود أو ستؤخره.

ما الآليات التي من المفروض أن تسخرها الحكومة للتصدي إلى شبح الركود؟

أولا: التفعيل أو المباشرة في ضخ السيولة لصالح المشاريع التنموية هي الآلية الناجعة لطرد شبح الركود.

ثانيا: الحد من عملية المساومات بين المجلس والحكومة لاستخدام الوفرة المالية للنفط لان هذه الوفرة وقتية وسيأتي يوم وتزول، وأهم آلية لتجاوز الوضع الحالي تتمثل في ضرورة تفعيل المشاريع الحكومية وتوقيف الهدر في مبادرات عشوائية الهدف منها الكسب السياسي ويجب استغلال الفوائض في تقوية البنية التحتية بالمشاريع التنموية التي تحرك النشاط الاقتصادي وتشارك فيه جميع القطاعات في البلاد وتستقطب المستثمر الأجنبي. فكيف نشجع المستثمر الأجنبي والبنية التحتية بحاجة إلى إعادة هيكلة وبناء حقيقي؟

ما المطلوب من الحكومة اذن؟

الحكومة يجب أن تكون حازمة في قراراتها وواضحة في رؤيتها، ويجب أن تتيقن من أن الفوائض المالية الحالية للبلد قد تكون مؤقتة، فعليها أن تستغل استثمارها في البنية التحتية والمشاريع التنموية التي تخلق دخلا بديلا للنفط، كما أن القطاع الخاص عندما يرى أن البلد بدأت تتحرك وأن القرارات بدأت تفعل وتوضع موضع التنفيذ فإنه بالتأكيد سيقوم باستثمار أمواله محليا ولا يضطر إلى توجيهها خارج الحدود.

نحن في الكويت نعاني من عدم وجود رؤية، ومن غياب القرار الحكومي، واعتماد الحكومة على ردود الأفعال بدلا من المبادرات.

بين التنظير والتنفيذ

كيف ترى مستقبل مشاريع الـ B.O.T في الكويت؟

للأسف تم تسييس الـ«B.O.T» وأمانة في الكويت نفكر الفكرة صح ولكن ننفذ غلط للأسف، الـ«B.O.T» كفكرة صحيحة وحلوة لكن آلية تطبيقها كانت خطأ فبعد التحرير مباشرة جاؤوا بنظام الـ«offset» الفكرة كانت جيدة لكن لم ينفذ للأسف قبر في وزارة المالية، كذلك أصبح مشروع الـ«B.O.T» اليوم ضحية والقطاع الخاص في الكويت مهمش ومحروم من الامتيازات فهو قطاع شبيه بالذي يحفر بالصخر، على عكس القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي التي تقدم له الحكومات امتيازات لا يحصل القطاع الخاص في الكويت على ربعها، فالقطاع الخاص في الكويت يفكر ولكن أفكاره يتم تنفيذها في الخارج، للأسف القطاع الخاص مظلوم ومنذ سنوات يعاني من الظلم رغم الكفاءات الموجودة، لكن العراقيل الحكومية أجبرت القطاع الخاص الكويتي على انجاز مشاريع الـ«B.O.T» خارج الكويت وعلى سبيل المثال تعرضت شركة الرتاج للاستثمار إلى عراقيل تمنعها من تنفيذ مشروع المدينة الطبية في الكويت وأهم عائق في الكويت إضافة إلى الإجراءات هو الأرض، ودراسة الجدوى التي أجريناها بينت أن الكويت هي أفضل منطقة في الخليج لانجاز المشروع وهنا لم يخدمنا نظام الـ«B.O.T» رغم أن الجدوى من المشروع في الكويت ولكن لتعذر تمكيننا من الحصول على مساحة الأرض المطلوبة، نحن مضطرون إلى انجاز المشروع في قطر لأن الـ«B.O.T» يعاني من تضارب مصالح ومشاكل بالتنفيذ وغلب الحسد على الأهداف.

البقية ص 39

لا أعتقد أن المصادقة على القانون ستحدّ من الركود أو ستؤخره وعدم مصادقة المجلس عليه لن يخلق مشكلة

مشاريع «الرتاج» المستقبلية

قال القبندي ان «الرتاج» تعمل في الوقت الحالي على وضع خطة عمل لتحقيق التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الشركات التابعة العاملة في قطاع صناعة الأدوية، مشيرا إلى أنها تدرس تصنيع بعض أنواع الأدوية التي تنتجها شركة «الدلتا» للصناعات الدوائية والشركة الفرعونية للأدوية ومقرهما في جمهورية مصر العربية، في الشركة الوطنية لصناعة الأدوية في سلطنة عمان تمهيدا لإدخال هذه الأدوية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي كونها مصنعة في سلطنة عمان.

وتابع: «على صعيد آخر نتفاوض حاليا مع مستثمرين كويتيين وأردنيين في مجال الأغذية المجمدة لتأسيس شركة تابعة تعمل في الكويت والأردن، ونفكر جديا كذلك في إنشاء صندوق للملكيات الخاصة غير الصندوق المرخص له في الكويت بقيمة 100 مليون دولار لافتا الى انه سيكون هناك أكثر من شريك لأنه سيشمل كل الدول الخليجية وليس الكويت فقط.

وأضاف: «تركيزنا سيكون على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركاؤنا الاستراتيجيون سيكونون خليجيين وعربا لأننا نرى أن فرص العمل في هذا القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي متوافرة أكثر من الكويت في الملكيات الخاصة».

وكشف أن الشركة بصدد نسج شبكة تحالفات في منطقة الخليج لتساعدنا في الوصول إلى المستثمرين والمشاريع خاصة في ظل توقف الخطوط الائتمانية للبنوك والمستثمرين.

بعض الشركات تبذل جهوداً مضاعفة لتقفل سنة 2009 دون خسائر جسيمة وتعيش «اليوم بيومه»

قانون الاستقرار قيوده تضيّق من حرية الشركات وتفرض تسليم مفتاح الشركة للبنك القائد دون تدخل منها

الـ«B.O.T» يعاني من تضارب مصالح ومشاكل بالتنفيذ وغلب الحسد على الأهداف وندرس إقامة مشروع المدينة الطبية في قطر

الكويت تعاني من عدم وجود رؤية وغياب القرار واعتماد الحكومة على ردود الأفعال بدلاً من المبادرات